الهيصمية انه تعالى في جهة فوق العرش لا نهاية لها والبعد بينه وبين العرش ايضا لا نهاية
وقال بعض اصحابه البعد متناه وكلهم نفوا عنه تعالى [illegible] من الجهات واثبتوا له
التحت الذي هو مكان غيره وبالجملة اصحاب محمد بن الهيصم قالوا بكونه على العرش
كما قال ساير المجسمة وبعضهم قالوا بكونه على صورة وقالوا انه جسم وذهبوا واحتج الخصم
على نفي الجهة ولم يحتج على نفي الجسمية لان نفي الجهة يستلزم نفي الجسمية ولان الحجة على
نفي الجهة تشتمل على نفي الجسمية اذا عرفت هذا فنقول لو كان الله تعالى في جهة وحيز
فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا
ومحدثا هف او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى وهو محال بالاتفاق وايضا لو كان الله تعالى
في جهة وحيز لكان متناهي القدر واللازم باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلما سبق
في تناهي الابعاد واما بطلان اللازم فلان تقدره بذلك القدر ممكن يحتاج الى مخصص
ومرجح وهو محال ولهم ان يقولوا المخصص والمرجح ذاته تعالى وهو ليس بمحال والاولى ان يقال
لو كان الله تعالى في جهة وحيز لكان قابلا للقسمة والاشكال والاكوان اي الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق وكل ذلك محال في حق الواجب تعالى لان وجوب
الوجود ينافي هذه الامور قال احتجوا بالعقل والنقل ك اقول المثبتون بانه تعالى
في جهة وحيز احتجوا بالعقل والنقل على انه تعالى في جهة وحيز اما العقل فمن وجهين
الاول ان بداهة العقل شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما
ساريا في الآخر بحيث يكون الاشارة الى احدهما بعينها هي الاشارة الى الآخر كالعرض

وعرضه فان العرض الحال في الجوهر سار فيه بحيث يكون الاشارة الى الجوهر بعينها
هي الاشارة الى عرضه او احدهما مباينا عن الآخر في الجهة كالسماء والارض والله
سبحانه وتعالى ليس محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عن العالم في الجهة الثاني
ان الجسم في كونه موجودا قائما بنفسه فيكون مشاركا للجسم في اقتضاء الحيز والجهة فيكون
في حيز وجهة واما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة نحو قوله تعالى والسموات
مطويات بيمينه وقوله تعالى خلقت بيدي وقوله يد الله فوق ايديهم واجيب بمنع الحصر بان الاول
ان كل موجودين يجب ان يكون احدهما ساريا في الآخر او مباينا له في الجهة لجواز
ان يكون مباينا له في الذات والحقيقة لا في الجهات ويمنع شهادة البديهة لاختلاف
العقلاء فيه فانه لو كان بداهة العقل شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما
ساريا في الآخر ومباينا عنه في الجهة لما اختلف العقلاء فيه واجيب عن
الوجه الثاني بان الجسم يقتضي الحيز والجهة لحقيقته المخصوصة والله سبحانه وتعالى
لا يشاركه في اقتضاء الحيز والجهة واجيب عن الآيات المذكورة القابلة للتأويل
لظهورها بانها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التأويل بل نقطع بها وح اما
ان نفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف ونقول من اوجب الوقف
على الله في قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واما نأول كما هو مذهب المأولين
ونقول من عطف قوله تعالى والراسخون في العلم على الله والتأويلات مذكورة
في المطولات على وجه الاستقصاء قال الثالث في نفي الاتحاد اقول المبحث

Copyright © King Saud University